بين بنيتي الانتاج في فلسطين والاردن وبسبب فقدان الكثير من النازحين ملكيتهم لوسائل الانتاج ، وبفضل الاوضاع الاصيلة الناتجة عن الحرب ، كان على المنتجين السابقين ان يطوعوا انفسهم لظروف عمل جديدة ، الامر الذي فرض تحولات ملموسة في توجيهاتهم المهنية وفي انماط اعمالهم ٠

وعلى الرغم من اتساع سوق العمل ، وازدياد حجم القوة العاملة ، يفترض في ظروف كظروف ما بعد حرب ١٩٤٨ والالحاق ، قيام مشكلات وصعوبات جمة ، بالنظر للقدرة الاستيعابية المحدودة للاقتصاد آنذاك ٠ الا ان هذه المصاعب لا تقاس بما تضمنته وفرة الايدي العاملة الماهرة ذات الاجور القليلة من ميزات ومزايا للنهوض الاقتصادي الاردني اللاحق ، وغالبا ما تهمل الكتابات الاقتصادية الرسمية والاكاديمية في الاردن هذه المزايا ، وتنظر الى وفرة الايدي العاملة الفلسطينية بعد الحرب كعبء اكثر منه ميزة ٠ ومع ان الموقف من ، والتقدير لوجود الايدي العاملة ، ولا سيما الماهرة منها ، يرتهن دائما بالنموذج الاقتصادي المعين للتطور ، اي النظر اليها كعبء او كميزة يتعلق بنظام الانتاج المعين ونمط التطور الاقتصادي مع ذلك فاننا نرى ان هذه الوفرة كانت بالنسبة للاقتصاد الاردني ميزة ثابتة ، وحتى عندما انتصرت الرجعية السوداء في الاردن بعد عام ١٩٥٧ ، وانتصر نموذج التطور الكولونيالي ، فان قاعدة هذا التطور كانت تستند ايضا الى وجود قوة عمل ماهرة ، وجماهير فلسطينية مبلترة ، قسم مهم منها ذو مهارة وتقاليد انتاج عالية التقدم ٠

ان الميزة التي توفرت للبلاد من جراء وجود قوة عمل ماهرة كبيرة كانت ستظهر ، كميزة ، لا جدال فيها ، لو ان نموذج التطور الوطني المستقل عن الامبريالية قد انتصر ٠ اذ ان مثل هذا النموذج من التطور كان كفيلا بانهاض الاقتصاد الوطني على اساس قوة العمل الكبيرة الماهرة عموما ، ولأمكن تلاشي مشكلة البطالة والتشغيل المتردي في البلاد ، هذه المشكلة التي ظلت قائمة حتى الان ، كما امكن حينذاك الاحتفاظ بكامل القوة العاملة في البلاد ، بدلا من اضطرارها الى الهجرة المستمرة ، منذ بداية الخمسينات ٠

لقد كانت وفرة الايدي العاملة ، وقلة كلفتها ، احدى المزايا الرئيسية الكامنة، واحد الشروط التي قام عليها التطور الرأسمالي اللاحق ، رغم ان هذه المزايا الكامنة لم تفصح عن نفسها الا بشكل محدود في ظل التطور الكولونيالي ، اذ جرى اهدارها وتبديدها من خلال تشغيلها الناقص ، وعدم توفير الشروط الاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي من شأنها المساعدة على تطورها المستمر، او من خلال سياسة الاحتفاظ بفائض عاطل عن العمل ، ومن خلال سياسة تصدير الايدي العاملة كوسيلة للتخلص من الفائض الزائد ، للحصول من